Warith Scientific Journal

الاستدامة الاقتصادية وتحديات التنمية المتوازنة في العراق

Economic Sustainability and the Challenges of Balanced Development in Iraq

أ.د. مايح شبيب الشمري[1]
Prof. Dr. Mayih Shabeeb AL-Shammari
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة
College of Administration and Economics, University of Kufa
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

م.م. مهند طالب سوادي[2]
Asst. Lect. Muhand Talib Suwadi
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة
College of Administration and Economics, University of Kufa
mohanadt.swadi@uokufa.edu.iq

المستخلص

تمثل الاستدامة الاقتصادية السعي الدائم والمستمر لتحقيق التوازن الفعال بين التنمية الاقتصادية المتسارعة والحفاظ على الموارد البيئية والاقتصادية بما يضمن احتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وللوفاء بذلك علينا الاعتماد على مفاهيم التوازن المثلى المنطلقة من أفكار تجمع بين العدالة والمرونة والفعالية عندما يتعلق الأمر بتخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية.

وجاء هذا البحث ليسلط الضوء حول مدى امكانية تحقيق اقتصاد مستدام في العراق مشخصين اهم التحديات التي تواجه ذلك. واسفرت نتائج البحث ان الحاجة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة، كما ان هناك مجموعة تحديات تواجه ذلك أهمها الاختلال الهيكلي الكبير المتمثل بهيمنة القطاع النفطي على بنية الناتج المحلي وتراجع كبير للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، فضلا عن اختلال المساهمة القطاعية بهيمنة القطاع العام وانحسار دور القطاع الخاص والذي يعود لاعتماد الدولة على الموارد الريعية، وهذا ما يتضح من هيكل الموازنة العامة التي يشكل ايراد النفط فيها بما يزيد عن 90%. كما ان معدل تغير البطالة ضعف معدل تغير السكان وان معظم التشغيل والتوظيف حكوميا دون اشراك القطاع الخاص مما فاقم مشكلة البطالة الذي أدت الى ارتفاع نسبة الفقر الى 20% من السكان تقريبا. ويتضح من مؤشر مدركات الفساد ان العراق يندرج ضمن الربع الأخير والاكثر فسادا من بين دول العالم. كما ان متوسط الانفاق على التعليم والصحة كنسبة من اجمالي الانفاق العام بلغ 10.95%، 4.23%، على الترتيب خلال المدة المدروسة 2010-2023، وهذا يعد مشكلة تواجه بناء رأس المال البشري بالمستوى الذي يرتقي بتحقيق الاستدامة الاقتصادية، وأخيرا يشير معدل الحوكمة البالغ -1.45 الى تراجع مؤشرات الحوكمة وهذا يقوض مكتسبات النظام الديمقراطي في البلد فضلا عن تراجع الأداء الاقتصادي المؤسسي وبالتالي تحديا كبيرا للاستدامة الاقتصادية.

مما سبق يمثل انطلاقة من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي أسهمت في استمرار المأق التنموي، وعليه يتطلب وضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية بعيدة المدى فاعلة في التأثير تستهدف معالجة التحديات التنموية المذكورة ضمن برامج محددة لكل إشكالية او تحدي يعترض عملية الانتقال التدريجي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة الاقتصادية، التنمية المتوازنة.

Abstract

Economic sustainability represents the continuous and ongoing pursuit of achieving an effective balance between accelerated economic development and the preservation of environmental and economic resources to ensure the needs of current and future generations. To meet this, we must rely on the concepts of optimal balance based on ideas that combine justice, flexibility and effectiveness when it comes to planning and implementing economic development. This research came to shed light on the extent to which a sustainable economy can be achieved in Iraq, identifying the most important challenges facing this. The results of the research showed that the need to achieve economic sustainability is of great importance to achieve comprehensive development. There are also a set of challenges facing this, the most important of which is the major structural imbalance represented by the dominance of the oil sector over the structure of the gross domestic product and a significant decline in productive sectors such as agriculture and industry, in addition to the imbalance of sectoral contribution due to the dominance of the public sector and the decline in the role of the private sector, which is due to the state's reliance on rentier resources. Naturally, what was mentioned is reflected in the structure of the general budget, in which oil revenues constitute more than 90%. The unemployment rate is also twice the population change rate,

and most employment and recruitment are governmental without the involvement of the private sector, which exacerbated the unemployment problem, which led to an increase in the poverty rate to approximately 20% of the population. The Corruption Perceptions Index shows that Iraq is in the last and most corrupt quarter among the countries of the world. The average spending on education and health as a percentage of total public spending amounted to 10.95% and 4.23%, respectively, during the period studied 2010-2023. This is a problem facing the building of human capital at a level that raises the achievement of economic sustainability. Finally, the governance rate of -1.45 indicates a decline in governance indicators, which undermines the gains of the democratic system in the country, in addition to the decline in institutional economic performance, and thus a major challenge to economic sustainability. The above represents a starting point for an accurate diagnosis of the challenges and factors that contributed to the continuation of the development deficit. Accordingly, it is necessary to develop effective long-term economic strategies and programs that target addressing the aforementioned development challenges within specific programs for each problem or challenge that hinders the gradual transition process to achieve economic sustainability in Iraq.

Keywords: Economic sustainability, balanced development.

المقدمة

تعد الاستدامة الاقتصادية مفهوما يهتم بالتوازنً بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد من الاستنزاف وحماية البيئة، اذ أن الهدف من الاستدامة الاقتصادية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية العامة للمجتمع بشكل عام. ويمكن القول إن الاستدامة الاقتصادية تعني القدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الحياة بمراعاة الاحتياجات الحالية وضمان القدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية بشكل مستدام ومتواصل، وتشمل هذه الاستدامة إدارة الموارد بشكل فعال وتصحيح الهياكل الاقتصادية، فضلاً عن اتباع سياسات اقتصادية متوازنة ومستدامة تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل عام.

1- **أهمية البحث:** تتجلى أهمية الاستدامة الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها انطلاقا من تشخيص تحدياتها التي تعترض تحقيق تلك الاستدامة والمتمثلة بتصحيح الهياكل الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في العملية الإنتاجية والذي تؤدي بدورها الى زيادة مستوى التشغيل ورفع مستوى دخل الفرد، فضلا عن تحسين المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم ومستوى الحوكمة.

2- **مشكلة البحث:** ان المشكلة المطروحة تهتم بمعرفة متطلبات الاستدامة الاقتصادية الأساسية وتشخيص تحدياتها في العراق للانطلاق نحو إمكانات تحقيق النمو والتنمية على حد سواء. مفترضين ان هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق الاستدامة الاقتصادية لتحقيق التنمية في العراق وهذا يتطلب وضع رؤية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق ذلك.

3- **فرضية البحث:** نفترض ان الاستدامة الاقتصادية في العراق تواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، مما يجعل عملية تحقيقها عسيرة مالم يتم معالجة تلك التحديات للوصول الى هدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

4- **هدف البحث:** يتكون هدف البحث العام من عدة اهداف فرعية للإجابة على تساؤل المشكلة المطروحة ، تتضمن استعراض الأسس النظرية للاستدامة الاقتصادية، فضلا عن تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة متمثلة باستعراض اختلالات الهيكل الاقتصادي في العراق وقصور بعض مؤشرات التنمية، ومن ثم وضع توصيات لمعالجة تلك التحديات.

5- **منهج البحث:** يعد منهج البحث العلمي الطريق الذي يسلكه الباحث لغرض الوصول الى نتائج البحث، ولذلك اعتمدنا منهجا استقرائيا وصفيا يقوم بوصف الظواهر بالاستناد إلى قواعد علمية صحيحة. لتحليل مختلف متغيرات ومؤشرات البحث للوصول الى النتائج المطلوبة .

6- **هيكل البحث:** يتضمن هيكل البحث مقدمة ومبحثين، تناول المبحث الأول: الأسس النظرية للاستدامة الاقتصادية، اما المبحث الثاني فأستعرض مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة الاقتصادية، وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات، وتوصيات كرؤى لمعالجة تلك التحديات.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستدامة الاقتصادية

اولا ـ مفهوم الاستدامة الاقتصادية:

ان الاستدامة الاقتصادية تعد توازنًا بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد من الاستنزاف وحماية البيئة التي يعيش فيها الناس في الوقت الحاضر والمستقبل، اذ أن الهدف من الاستدامة الاقتصادية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية العامة للمجتمع مع مراعاة تقليل الاثار البيئية ضمن خيارات التنمية. وهذا يخلق ارتباطًا بالاقتصاد البيئي، وعلم الموارد الطبيعية، وعلم الأحياء، والإدارة البيئية. وفضلا عن ذلك ارتباط الاستدامة الاقتصادية بالمساواة وحقوق الانسان والعدالة وتوزيع

الدخول، وما إذا كانت الأنظمة الاقتصادية مبنية بطرق تعزز أو تعيق تحقيق الرفاهية المجتمعية أم لا [1] . ويمكن القول إن الاستدامة الاقتصادية تعني القدرة على الحفاظ على التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الحياة بمراعاة الاحتياجات الحالية وضمان القدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية بشكل مستدام ، وتشمل هذه الاستدامة إدارة الموارد بشكل فعال وبشكل يزيد من الكفاءة والإنتاجية، وتطوير التكنولوجيا لتحسين الإنتاج وتقليل التكلفة وتحسين الجودة، فضلاً عن اتباع سياسات اقتصادية متوازنة ومستدامة تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل عام. وتعتمد هذه الاستدامة على توفير فرص عادلة للجميع وتعزيز التنمية الشاملة لضمان الازدهار الاقتصادي والاجتماعي مع توفير ضمانات مستقبلية لمجتمعات مستدامة في مستوى تطورها ورفاهيتها .[2]

ثانيا ـ مبادئ الاستدامة الاقتصادية:

مبادئ الاستدامة الاقتصادية تشمل السعي الدائم والمستمر لتحقيق التوازن الفعال بين النمو الاقتصادي المتسارع والحفاظ الدقيق على الموارد البيئية والاجتماعية الثمينة للأجيال الحالية وأيضًا الأجيال المقبلة . وللوفاء بهذه المبادئ المهمة، علينا أن نعتمد بشكلٍ كبير على مفاهيم التوازن المثلى التي تعكس خلفية فكرية تجمع بين العدالة والمرونة والفعالية عندما يتعلق الأمر بتخطيط النمو الاقتصادي وتنفيذه، **ومن هذه المبادئ ما يأتي:**

أ. **التنمية المستدامة:** تعني التنمية المستدامة تحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية، وتشمل هذه المفهوم الاهتمام الجدي بتحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بتلبية احتياجات الأجيال المقبلة ، كما إن التنمية المستدامة تضمن الحفاظ على توازن النظام البيئي والمحافظة على تنوع الكائنات الحية وتنظيم استغلال الموارد البيئية الطبيعية بطرق مستدامة وذكية، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في التقنيات والابتكارات الجديدة التي تعزز الإنتاجية وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة .

ب. **الاستدامة المالية:** تتضمن الاستدامة المالية توجيه الموارد المالية بشكل فعال ومستدام بحيث يُحقّق الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن إدارة الديون بكفاءة وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع والأنشطة التي تعزز الرخاء الاقتصادي للمجتمع وتسهم في تعزيز ازدهاره في المستقبل، كما تتضمن تعزيز المسؤولية المالية وتعزيز الشفافية في النظم المالية والمصرفية.

ت. **الابتكار والتكنولوجيا:** يلعب الابتكار والتكنولوجيا دوراً فعّالاً وحاسماً جداً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، فالابتكار يسهم في ابتكار حلول جديدة للتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه العالم، فضلاً عن دوره الفعّال في تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير تقنيات تنموية مستدامة . أما التكنولوجيا فهي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الصناعات النظيفة وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهذا بدوره يدعم التنمية الاقتصادية والبيئية للبلدان والمجتمعات .

ثالثا ـ عناصر الاستدامة الاقتصادية:

أ. **الاستدامة البيئية:** ان الاستدامة البيئية تعبر عن القدرة على المحافظة على البيئة في الأمد البعيد، أي النظم البيئية التي يعتمد عليها الاقتصاد. ولكن من المفترض ضمناً أيضاً أن التنمية لابد وأن تحافظ على البيئة، وهناك ثلاثة جوانب رئيسة في هذا المجال (تغير المناخ، وقيود الموارد، والتنوع البيولوجي) ورغم أنه من الصعب في كثير من الأحيان قياس تأثير الصدمات البيئية على الأداء الاقتصادي اللاحق، ولكن هناك أدلة كافية لتأكيد التوقعات السابقة بأن هناك ضرر بيئي يؤدي إلى ضرر اقتصادي [3] .

ب. **الاستدامة الاجتماعية:** تشير الاستدامة الاجتماعية إلى الحفاظ على العدالة المجتمعية أو الارتقاء بها، وكذلك التنمية المسؤولة اجتماعيًا، فضلا عن المجتمع الصحي. وعليه تعني الاستدامة الاجتماعية الحد من عدم المساواة، وزيادة التكامل الاجتماعي، وتعزيز رفاهية المجتمع. وامكانية تحقيق أقصى قدر من المشاركة الاقتصادية القائمة على القدرة، والحد من الوصمة الاجتماعية*، وضمان الحقوق والفرص بنشاط من خلال السياسات والتشريعات وممارسات البرامج [4] .

ت. **النمو الاقتصادي والتنمية:** إن المناقشات حول الاستدامة الاقتصادية تتناول النمو الاقتصادي والتنمية باعتبارهما عنصرين مهمين. وتفرق الدراسات بوضوح بين النمو المستدام والنمو الاستغلالي: ففي حين يتم الأول باستخدام البيئة واستنزاف الموارد بوتيرة أبطأ من وتيرة تجديدها، فإن الثاني لا يؤدي إلا إلى وظائف استغلالية. ويهتم الاقتصاد المعاصر بضمان الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية للأجيال القادمة.

رابعا ـ المكونات الأساسية للاستدامة الاقتصادية:

أ. **الاستخدام المستدام للموارد:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ومستدام بحيث لا تؤدي إلى تدهور البيئة، فمثلا تعتمد الزراعة المستدامة على تقنيات تقلل من استنزاف التربة وتحسن من جودة الإنتاج على المدى الطويل، كما تستخدم الطاقة المتجددة في الزراعة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ب. **الاقتصاد الدائري:** يركز الاقتصاد الدائري على تقليل الفاقد من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتصميم المنتجات بحيث يمكن إصلاحها واستخدامها لفترة أطول. على عكس الاقتصاد الخطي التقليدي (استهلاك - إنتاج - تخلص)، يسعى الاقتصاد الدائري إلى تقليل الهدر وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد. هذا النوع من الاقتصاد يمكن أن يقلل من التأثيرات البيئية ويساعد في الحفاظ على الموارد للأجيال المستقبلية [5] .

ج. **التسعير الشامل للتكاليف البيئية والاجتماعية:** يعتمد التسعير الشامل على تضمين التكلفة الحقيقية للمنتجات والخدمات في السوق بما في ذلك التكاليف البيئية والاجتماعية. على سبيل المثال، إذا شملت تكلفة المنتج الضرر البيئي الناجم عن إنتاجه، فإن ذلك سيدفع المستهلكين والشركات إلى اتخاذ قرارات أكثر استدامة ويحفز الابتكار في استخدام المواد النظيفة والتكنولوجيا البيئية.

1. **الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا النظيفة:** الابتكار يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث يتيح اكتشاف طرق جديدة للإنتاج تضمن الحفاظ على البيئة. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد تقنيات استخلاص الماء من الهواء وتحسين أساليب الزراعة على تحقيق الاكتفاء المائي والغذائي دون الإضرار بالبيئة. كما يُسهم الابتكار في تطوير منتجات قابلة لإعادة التدوير بشكل فعال وتقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة [6] .

خامسا - مجالات الاستدامة الاقتصادية:

أ. **. الزراعة والأمن الغذائي:** إن الزراعة والأمن الغذائي لابد وأن يرتبطا ببعضهما البعض طالما لم يكن هناك بديل قوي للغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعتمدون في معيشتهم على ما تنتجه الأرض. ورغم ارتفاع الانتاج الزراعي في العقود الماضية، فإن تغير المناخ وتدهور التربة يثيران الشكوك حول إمكانية زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية من خلال النظم البيئية الطبيعية التي حولناها إلى مناطق إنتاج زراعي. إن البديل هو تنفيذ أساليب جديدة لإنتاج الغذاء وهما الزراعة المستدامة والزراعة البيئية وهما خياران محددان لتعزيز الاستدامة.

ب. **الطاقة والموارد الطبيعية:** إن اقتراح التحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة يعد أمراً ملحاً نظراً للتأثير الذي يخلفه حرق الوقود الأحفوري على مناخ الكوكب. والخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف تجعل من الضروري البحث في مجال تكنولوجيات الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة واللجوء الى استخدام الطاقة المتجددة وتقليل انبعاث الغازات الملوثة للبيئة .

ج. **البنية التحتية والتنمية الحضرية:** تتعلق الاستدامة الاقتصادية بالبنية الأساسية والتنمية الحضرية، ومن المعروف أن البنية الأساسية الرديئة تؤدي إلى تفاقم الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والحد من الوصول إلى السوق. وبدون البنية الأساسية لا يمكن تعبئة الموارد لخلق الإنتاجية واستدامتها. ان زيادة وتركيز السكان رغم فوائدها الا انها ذات تأثيرات سلبية خاصة عندما يحدث التحضر بطريقة غير مخططة، وبالتالي تحتاج المناطق الحضرية إلى مبادئ التخطيط المستدام مع مراعاة كفاءة استخدام الأراضي والطاقة وفي الوقت نفسه الحد من التدهور البيئي والتوجه نحو النمو الاقتصادي الأخضر. [7]

سادسا - أدوات الاستدامة الاقتصادية:

تشمل أدوات تحقيق الاستدامة الاقتصادية مجموعة متنوعة وشاملة من السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها للحفاظ على النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة وفعالة ، ومن هذه الأدوات ما يأتي:

1. **التخطيط الاقتصادي المستدام:** التخطيط الاقتصادي المستدام يهدف إلى تحقيق التوازن الأمثل بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات القادمة، من خلال توجيه الاستخدام الفعال والمستدام للموارد الطبيعية المحدودة يهدف هذا التخطيط إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمسؤول، مع الحفاظ على التوازن البيئي وعدم التأثير الضار على البيئة وتنويع مصادر الطاقة والانتقال إلى الطاقة المتجددة فضلاً عن ذلك، يهتم هذا التخطيط بتحسين كفاءة استخدام الموارد وتشجيع الممارسات الاقتصادية الأكثر استدامة [8] .
2. **السياسات البيئية والاقتصادية:** تعد السياسات البيئية والاقتصادية حجر الزاوية الأساسي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث تشتمل على مجموعة واسعة من الإجراءات التنظيمية والضرائب والحوافز المالية التي تهدف إلى تعزيز السلوكيات المستدامة والحد من التأثيرات السلبية على البيئة . ولتحقيق هذا الهدف يجب وضع سياسات فاعلة تشجع على استخدام الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون، إلى جانب دعم وتعزيز التنمية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة ويجب أن تشمل هذه السياسات أيضًا إجراءات لحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التغير المناخي وحماية البيئة. [9] .
3. **التحولات الاقتصادية الخضراء:** التحولات الاقتصادية الخضراء تعني تغيير الهياكل الاقتصادية والإنتاجية بحيث تكون أكثر استدامة بيئياً، وتساهم في حماية الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الضارة ، ويتضمن ذلك تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا الخضراء، ودعم الصناعات المستدامة والاستثمار في البنية التحتية الخضراء . ان التحول

الاقتصادي الأخضر يشجع على تنمية الابتكار وبناء نظم تكنولوجية تساهم في حماية البيئة، كما ان الاستثمارات في هذا المجال تعد استثمارات ذكية للمستقبل تحقق أرباحا بيئية واقتصادية طويلة الأمد(10) .

سابعا ـ فوائد الاستدامة الاقتصادية:

1. **تحقيق نمو اقتصادي مستدام:** تسعى الاستدامة الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة من خلال الاستخدام الفعال للموارد، مما يتيح للشركات والدول الحفاظ على استقرار اقتصادي على المدى الطويل. كما ان الحفاظ على الموارد وتعزيز الاقتصاد الدائري يساعدان في تقليل التقلبات الاقتصادية الناتجة عن نقص الموارد.
2. **تحسين الصحة العامة:** يمكن للاستدامة الاقتصادية أن تسهم في تحسين الصحة العامة من خلال تقليل التلوث وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الضار. على سبيل المثال، الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة يمكن أن يقلل من معدلات الإصابة بالأمراض المرتبطة بتلوث الهواء، مما يسهم في تقليل الأعباء على نظم الرعاية الصحية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية [11].
3. **تعزيز العدالة الاجتماعية:** تسهم الاستدامة الاقتصادية في تحقيق توزيع عادل للموارد بين الأجيال، وعليه من المفترض عدم تركيز الاستفادة من الموارد في الحاضر فقط على حساب المستقبل. فمن خلال تطبيق مبادئ الاستدامة يمكن تحقيق توزيع عادل للمنافع الاقتصادية وتعزيز المساواة بين مختلف فئات المجتمع.
4. **الاستفادة من الابتكار لتحقيق مزيد من الأرباح:** الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا النظيفة والزراعة المستدامة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أرباح اقتصادية جديدة من خلال تطوير منتجات وخدمات تتماشى مع احتياجات المجتمع المستدامة، وهذا يعزز من قدرة الشركات على المنافسة في السوق العالمي [12] .

ثامنا ـ تحديات تحقيق الاستدامة الاقتصادية:

ان تحقيق الاستدامة الاقتصادية يواجه تحديات عديدة، نستعرض اهمها وكما يأتي:

1. **التغير المناخي:** يعد التغير المناخي تحديا كبيرا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، فهو يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي وزيادة تكاليفه مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة آثار التغير المناخي من خلال الاستثمار في التقنيات والحلول البيئية المستدامة. ومن اجل الحفاظ على توازن البيئة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة يجب أن نعمل معًا كمجتمع عالمي لتطوير تكنولوجيا جديدة وحلول مبتكرة لتقليل انبعاثات الكربون وتوعية الناس حول التغير المناخي وتأثيراته السلبية المحتملة على الحياة في كوكب الأرض [13] .
2. **الفقر وعدم المساواة:** الفقر وعدم المساواة يشكلان تحديا كبيرا أمام تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اذ يؤثران سلبا بشكل كبير على التوزيع العادل للثروات والفرص الاقتصادية. وللتغلب على هذا التحدي يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات شاملة وفعالة لمعالجة جذور وأسباب الفقر والتفرقة الاجتماعية وتحقيق المساواة الحقيقية فضلا عن تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ، بما يسهم في بناء مجتمع عادل ومنصف ومستدام .[14]
3. **نفاذ الموارد:** يؤدي الاستخدام غير المستدام للموارد إلى نضوبها وتلوث البيئة مما يهدد الأنظمة الاقتصادية على المدى البعيد، ولتجاوز هذا التحدي يتعين اتخاذ إجراءات لحماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستخدام المستدام لها من خلال تنظيم القوانين والسياسات البيئية والاقتصادية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك ترتبط الاستدامة الاقتصادية أيضًا بضرورة حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية المختلفة، فقد أثبتت الدراسات أن حالة التوازن في البيئة تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى البعيد[15].

المبحث الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية المتوازنة في العراق

تواجه التنمية الاقتصادية المتوازنة باعتبارها نقطة الانطلاق لتحقيق الاستدامة الاقتصادية تحديات كثيرة في البلدان النامية عموما وفي العراق على وجهه الخصوص منها ما يتعلق بالاختلالات البنيوية واختلال المساهمات القطاعية فضلا عن اختلال الموازنة العامة وتراجع بعض المؤشرات الاجتماعية والحوكمة، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل:

أولا ـ اختلال الهيكل الاقتصادي:

تعد الاختلالات الهيكلية تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية المتوازنة والاستدامة الاقتصادية على حد سواء. فمن خلال الجدول(1) يتضح مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي تتراوح ما بين 30%-53.9 خلال المدة المدروسة 2010-2023، فكانت في عام 2010 حوالي 45.4% واخذت بالتذبذب صعودا ونزولا حتى نهاية المدة 2023 فبلغت 44.9% ، ويعود هذا التذبذب الى تقلبات سوق النفط العالمية وهي تشير الى ريعية الاقتصاد العراقي بامتياز. اما القطاع الزراعي فكانت مساهمته في هيكل الناتج تتراوح ما بين 2.8%-6% خلال مدة البحث، وكانت نسبة المساهمة عام 2010 تساوي 5.2% واخذت بالانخفاض التدريجي ثم اخذت بالارتفاع حتى بلغت

اعلى قيمة عام 2020 بنسبة قدرها 6%، اما في عام 2023 فبلغت 4.8%، وقد يعود تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الى تدهور الأراضي الزراعية وارتفاع الملوحة وتجريف بعض الأرضي الزراعية القريبة من المدن وتحولها الى السكن العشوائي إضافة الى التغير المناخي المتمثل بتطرف تدرجات الحرارة وارتفاعها وانخفاض معدلات الامطار، فضلا عن عدم اتباع سياسات زراعية ملائمة مما أدى الى هجرة كبيرة من الريف الى المدن. اما القطاع الصناعي فكانت مساهمته في هيكل الناتج تتراوح ما بين 1.9%- 3.2% خلال المدة 2010-2023 ، وكانت نسبة المساهمة عام 2010 حوالي 2.3% واخذت بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض لتصل الى اعلى قيمة عام 2023 بنسبة قدرها 3.2%، وقد يعود ذلك الى التخريب والنهب الذي تعرضت له المصانع عام 2003، فضلا عن فتح باب الاستيراد على مصراعيها مما جعل الصناعة العراقية غير محمية امام السلع الأجنبية وهذا أدى الى غلق اغلب المنشآت الصناعية.

وبخصوص نسبة مساهمة مجموع القطاعات السلعية(نفط، زراعة، صناعة.. اخرى) في هيكل الناتج فتتراوح ما بين 48.2%- 67.2% خلال المدة ذاتها، وهذا يشير الى أهمية القطاعات السلعية في هيكل الناتج والذي يعود معظمها الى المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي.

اما نسبة مساهمة مجموع القطاعات التوزيعية(اتصالات ونقل، بنوك وتأمين، تجارة جملة ومفرد) في هيكل الناتج تتراوح ما بين 12.5%- 23% خلال المدة المدروسة، وهذا يشير الى ان أهمية القطاعات التوزيعية في هيكل الناتج منخفضه نسبيا.

وكانت نسبة مساهمة مجموع قطاع الخدمات(خدمات إدارية وقانونية، صحيه، تعليمية، سياحية وترفيهية...الخ) في هيكل الناتج تتراوح ما بين 15%- 30.1% خلال مدة البحث، وهذا يشير الى أهمية قطاع الخدمات في هيكل الناتج متواضعة نسبيا.

وخلاصة القول يتضح ان نسبة مساهمة القطاعات السلعية تأتي بالمقدمة يليها قطاع الخدمات ومن ثم القطاعات التوزيعية، وهذا يشير اختلال هيكلي كبير يعود الى هيمنة القطاع الاستخراجي وبالذات النفط في هيكل الناتج مما يعكس حالة ضعف التنويع الاقتصادي وهذا يمثل تحديا للتنمية المتوازنة كما هو تحديا في نفس الوقت للاستدامة الاقتصادية.

جدول (1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 2010 – 2023

السنوات	GDP اسعار جارية	النفط %	الزراعة %	الصناعة %	بناء/تشيد %	ماء /كهرباء %	مجموع السلعية %	اتصالات/ نقل %	البنوك / التامين %	تجارة جملة / مفرد %	مجموع التوزيعية %	قطاع الخدمات %
2010	162065	45	5.2	2.3	6.3	1.8	61 .0	5.8	1.3	7.7	14.8	24.2
2011	217327	53	4.6	2.8	4.8	1.6	67 .2	4.7	1.3	6.5	12.5	20 .3
2012	254225	50 .0	4.1	2.7	6.1	1.7	64.6	5.7	1.7	7.7	15.1	20.3
2013	273588	46	4.8	2.3	7.4	1.8	62.5	6.6	1.8	7.5	15.9	21.6
2014	266333	44	4.9	1.9	7.2	2.2	60.3	7.3	1.2	7.9	16.4	23.3
2015	194681	35	4.2	2.2	6.4	3 .0	50.5	10.6	1.3	11.1	23 .0	26.5
2016	196924	34	3.8	2.3	6.2	3.3	50 .0	11.5	1.7	9.4	22.6	27.4
2017	221666	40	3 .0	2.2	6.1	2.9	54.4	10.8	1.9	9.1	21 .8	23.8
2018	268919	45	2.8	2.1	4.6	2.6	57 .0	9.5	1.8	9.1	20.4	22.6
2019	276158	42	3.8	2.2	6.7	2.7	57 .0	8.7	2 .0	8.3	19 .0	24 .0
2020	219787	30 .0	6 .0	2.7	6.1	3.4	48.2	10.3	2.5	8.9	21.7	30.1
2021	301440	46	4 .0	2.1	3.4	2.6	57.9	9.9	2 .0	8.6	20.5	21.6
2022	383064	54	2.9	2.7	4.4	1.4	65.3	8.1	5.7	5.9	19.7	15 .0
2023	412625	45	4.8	3.2	5.7	1.1	59.7	10 .0	5.9	7.1	23 .0	17.3

المصدر :البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ، السنوات 2010- 2023 .

ثانيا - اختلال مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي:

من الجدول (2) يتضح ان الأهمية النسبية للقطاع العام في اجمالي تكوين رأس المال الثابت تراوحت ما بين 49%- 92.1% وكان متوسط النسبة حوالي 67.6% ، اما نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق فتراوحت ما بين 55.3-72.1 وكمتوسط مساهمة بلغت 64.5% خلال المدة 2010-2023. اما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في اجمالي

تكوين رأس المال الثابت فتراوحت ما بين 7.9%-55.4% وكان متوسط النسبة حوالي 32.4%، اما نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق فتراوحت ما بين 27.9- 44.7 وكمتوسط مساهمة بلغت 35.5% خلال المدة المدروسة.

ومما سبق نستنتج ان الاقتصاد العراقي يهيمن عليه القطاع العام ومركزية الاقتصاد رغم توجه الدولة ما بعد التغيير عام 2003 الى التحرر الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام وإعطاء فرصة اكبر لمساهمة القطاع الخاص، وهذا ما أكده الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 26 لاعتماد الية السوق وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، الا ان القطاع العام لايزال يحتل أهمية كبيره سواء في تكوين رأس المال الثابت او الناتج المحلي الإجمالي، وقد يعود ذلك الى ريعية الاقتصاد العراقي، وبالتأكيد يعكس حالة تحدي للتنمية المتوازنة والاستدامة الاقتصادية.

جدول (2) الأهمية النسبية للقطاع العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وكذلك نسبة مساهمتهما في GDP في العراق للمدة (2010-2023)

السنوات	الأهمية النسبية للقطاع العام في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي %	الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي %	نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الـ% GDP	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الـ% GDP
2010	92.1	7.9	65.2	34.8
2011	91.1	8.9	69.5	30.5
2012	87.2	12.8	67.3	32.7
2013	81.9	18.1	64.4	35.6
2014	75	25	66.4	33.6
2015	66.8	33.2	59.1	40.9
2016	49	51	57.5	42.5
2017	54.1	45.9	61.4	38.6
2018	59.2	40.8	66.4	33.6
2019	79.1	20.9	63.7	36.3
2020	44.6	55.4	55.3	44.7
2021	54.3	45.7	65.3	34.7
2022	55	45	69.8	30.2
2023	57	43	72.1	27.9

المصدر: الجدول والنسب من عمل الباحثان بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.

ثالثا ـ اختلال الموازنة العامة:

من الجدول (3) يتضح اختلال مصدر إيرادات الموازنة العامة جليا من خلال ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية التي حققت اعلى قيمة بلغت اكثر من 97.3% عام 2013 في حين كانت اقل قيمة حوالي 77.2% عام 2015، وبلغت كمتوسط خلال المدة المدروسة 90.4% تقريبا، اما نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية التي حققت اعلى قيمة بلغت اكثر من 22.8% عام 2015 في حين كانت اقل قيمة حوالي 2.7% عام 2012 ، وبلغت كمتوسط خلال المدة المدروسة 9.6% تقريبا. وحققت الموازنة عجزا للأعوام 2013-2016 و 2018-2010 و 2023، وكان اقل مستوى للعجز في عام 2019 بلغ نسبة 1.8-% من الناتج المحلي في حين كان اعلى مستوى للعجز بلغ 6.8-% من الناتج المحلي وبمتوسط لسنوات العجز بلغ - 3.7% من الناتج المحلي، وبمتوسط لسنوات الفائض بلغ 8.8% من الناتج المحلي خلال مدة الدراسة. وبالرغم من ان الإيرادات النفطية التي تمثل معظم إيرادات الموازنة العامة تغطي في الغالب مجمل النفقات وان الموازنة تحقق عجزا لبعض السنوات وان متوسط العجز لسنوات العجز هو اقل من متوسط الفائض لسنوات الفائض، وبالحقيقة في حالة النظر الى الموازنة من نظرة محاسبية بحته قد يكون الامر مقبولا، الا انه من ناحية اقتصادية غير مقبول بالمره كون الاقتصاد العراقي و كما اسلفنا من قبل يتسم بالريعية فضلا عن كونه احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية كمورد وحيد ورئيسي لتمويل الموازنة العامة، ووضع كهذا يجعل الاقتصاد العراقي على كف عفريت كونه مرهون بتقلبات السوق النفطية فضلا عن ان هناك بدائل للطاقة الاحفورية التي يسعى العالم لجعلها بديلا عن النفط كالطاقة النظيفة أو الخضراء وطاقة المياه والرياح واشعة الشمس إضافة الى الطاقة النووية، بمعني ان العالم لربما يتحول الى الطاقة البديلة التي تقلل الاعتماد على النفط، وان حدث ذلك فأنه يشكل صدمة كبيره بل انهيار اقتصادي وهو تحدي كبير للتنمية و الاستدامة الاقتصادية في العراق.

الجدول (3) فجوة الموازنة العامة ونسبتها إلى GDP في العراق للمدة (2010- 2023) (مليون دينار)

السنوات (1)	الايرادات النفطية (2)	الايرادات غير النفطية*(3)	الايرادات العامة(4)	النفقات العامة (5)	فجوة الموازنة العامة (6)	نسبة فجوة الموازنة العامة إلى الـ GDP %(7)	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة % (8)	نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة (9)
2010	66,819.67	3,358.55	70,178.22	134,70. 201	44.022	0.03	95.2	4.8
2011	98,090.21	10,717.18	108,807.4	757,78. 666	30,049	13.8	90.2	8.9
2012	116,597.08	3,220.15	119,817.2	105,139.58	14,677.648	5.8	97.3	2.7
2013	110,677.54	3,089.85	113,767.4	119,127.56	-5 ,360.161	-1.9	97.3	2.7
2014	97,072.41	8,314.21	105,386.6	112,192.13	-6,805.503	-2.6	92.1	7.9
2015	51,312.62	15,157.63	66,470,25	70,397,515	-3,927.263	-1.9	77.2	22.8
2016	44,267.06	10,142.21	54,409,27	67,067,437	-12,658.16	-6.4	81.4	18.6
2017	65,071.93	12,264.03	77,335,95	56,552,795	20,783.160	9.2	84.1	15.9
2018	77,160.39	14,483.28	91,643,667	104,158.18	-12,514.51	-4.9	84.2	15.8
2019	99,216.30	8,350.70	107,567.0	111,723.60	-4,156.60	-1.8	92.2	7.8
2020	54,448.50	8,751.20	63,199.70	76,082.40	12,882.70-	-6.8	86.1	13.9
2021	95,270.30	13,811.20	109,081.5	102,849.40	6,232.10	3.1	87.3	12. 7
2022	153,623.3	8,074.10	161,697.	116,959.60	44,737.80	21	95	5
2023	124,428.7	11,252.50	135,681.20	142,435.70	-6,754.50	-3.2	91.7	8.3

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، (2010- 2023).

رابعا ـ البطالة

ان النظرة الشاملة لانخفاض تشغيل الايدي العاملة، والتي تسمى أحياناً (معدل البطالة الحقيقي) تشمل الأشخاص الذين لم يحصلون على وظائف فضلاً عن الذين لم يبحثون عن فرصة عمل، وكذلك الذين يعملون ساعات أقل مما هو مطلوب منهم او بأقل من قدرتهم طوال اليوم والذي يطلق عليها بالبطالة المقنعة. ان السياسة الاقتصادية المتبعة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق لم تحقق المعالجات المطلوبة بل رافقها الكثير من الإخفاق، فقد أدت سياسة توسيع القطاع العام واستيعاب نسبة مرتفعة من قوة العمل إلى تضخم وترهل هذا القطاع وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة. وباستعراض معدلات البطالة في العراق من خلال الجدول(4) يتضح ان نسبة البطالة بلغت 8.3% عام 2010 ثم حققت ادنى مستوى لتبلغ 8.2% عام 2011 ومن بعدها اخذت نسبة البطالة بالارتفاع التدريجي ويبدو ان معظم التشغيل والتوظيف حكوميا لا يتناسب مع نمو السكان ونمو قوة العمل النشطة اقتصاديا، فبلغت اعلى معدل لتصل الى 16.2% عام 2021، وأخيرا بلغت 15.6% عام 2023، وكانت نسبة البطالة كمتوسط خلال المدة المدروسة بلغ 12.07 تقريبا، وعند المقارنة بين بداية المدة المدروسة 2010 كسنة اساس ونهاية المدة المدروسة 2023 كسنة مقارنة، بلغ معدل التغير للسكان 45.5%، اما معدل التغير للبطالة 88% ، ويتضح ان معدل تغير البطالة ضعف معدل تغير

السكان خلال المدة المدروسة، مما يشير الى ازدياد مضاعف للنشطين اقتصاديا الداخلين في قوة العمل، إضافة الى الأسباب الهيكلية للبطالة في العراق المعتمدة في نمط النمو الاقتصادي بشكل مفرط على النفط واهمال القطاعات الأخرى، فضلا عن خصائص قوة العمل التي يرتفع ضمنها نسبة الشباب التي تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل، والاهم من ذلك هو اهمال القطاع الخاص في توظيف الايدي العاملة. ان للبطالة اثار سلبية كبيرة على المجتمع فهي تؤدي إلى تدهور وانحلال المجتمع وتفككه وزيادة معدلات الجريمة. ولعلاج هذه المشكلة الكبيرة يتطلب اتباع سياسات اقتصادية يضطلع بها القطاع العام والخاص معا وهي تقليل الاعتماد على النفط ، وتشجيع القطاعات الحقيقية المنتجة (زراعة، صناعة، خدمات) ، كل ذلك يؤدي الى زيادة التشغيل وتخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل.

جدول (4) عدد سكان العراق ونسبة البطالة للمدة من 2010 -2023

السنوات	عدد السكان / مليون	نسبة البطالة /%	السنوات	عدد السكان / مليون	نسبة البطالة /%
2010	31,26	8.3	2017	39,62	13 .0
2011	32,38	8.2	2018	40,59	13.4
2012	33,86	8 .0	2019	41,56	14 .0
2013	35,48	9.2	2020	42,56	15.7
2014	36,75	10.6	2021	43,53	16.2
2015	37,76	10.8	2022	44,5	15.3
2016	38,7	10.8	2023	45,5	15.6

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على الموقع :

https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

خامسا ـ الفقر:

من الجدول(5) يتضح ان نسبة الفقر في العراق تتراوح ما بين21%-30% وبمتوسط بلغ 19.23%، وكان متوسط نسبة الفقر في الريف حوالي36.36%، بينما كان نسبة الفقر في المدينة حوالي18.06% خلال المدة المدروسة، ان تحسن موقع العراق 20 مرتبة في قائمة البلدان الأفقر في العالم هو تطور جيد لمعالجة ظاهرة الفقر التي تفتك بنسبة كبيره من المجتمع العراقي، لكن هذا الترتيب لا يتناسب مع مقدار ما يملكه البلد من موارد وثروات طبيعية تتراوح قيمتها ما بين 20 إلى 25 تريليون دولار، وتبلغ عائداته السنوية من النفط أكثر من 100 مليار دولار.

جدول(5) نسب الفقر في العراق حسب البيئة للمدة 2003-2023

السنة	2010	2012	2015	2018	2022	2023	المتوسط
نسبة الفقر	%23	%18.9	%30	%20.5	%25	%21	%19.23
ريف	%40.8	%22	%41.4	%38	%40	%36	%36.36
مدينه	%18.1	%12	%21.3	%20	%19	%18	%18.06

المصدر: وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية اعداد متفرقة.

سادسا ـ الفساد المالي والإداري:

مؤشر مدركات الفساد يصنف اكثر من 180 بلداً لقياس فساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جداً). من الجدول(6) يتضح ان مرتبة العراق بين دول العالم لمؤشر مدركات الفساد كان ما بين 175-154 وبمتوسط 165، ، اما قيمة مؤشر مدركات الفساد فكانت تتراوح ما بين 15-22 وبمتوسط 18.2 خلال مدة الدراسة، وبشكل عام يشير الى تحسن نسبي لمرتبة البلد ولمؤشر مدركات الفساد خلال المدة المدروسة، بالرغم من ذلك ان العراق يعاني بشكل كبير جدا من اثار الفساد مقارنة بالدول الأخرى.

جدول(6) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة من 2010-2023

السنة	المرتبة	المجموع العالمي	مؤشر مدركات الفساد	السنة	المرتبة	المجموع العالمي	مؤشر مدركات الفساد
2010	175	178	15	2017	169	180	18
2011	175	183	18	2018	168	170	20
2012	169	176	18	2019	162	180	20
2013	171	177	16	2020	160	180	21

18	170	157	2021	16	174	170	2014
22	180	157	2022	16	176	161	2015
20	180	154	2023	17	180	166	2016
18.2	177.28	165.28	المتوسط				

المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تقارير لسنوات مختلفة.

سابعا ـ انخفاض مستوى الانفاق على التعليم:

من الجدول(7) يتضح ان متوسط نسبة النفقات الجارية على التعليم تشكل 95.4% بينما كان متوسط النفقات الاستثمارية بنسبة 4.6% من اجمالي الانفاق على التعليم ، وهذا يشير بشكل واضح الى تراجع تطور الانفاق على التعليم لانخفاض النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية. كذلك كان متوسط الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق بلغت 10.95% وهي نسبة متواضعة، وهذا يعد مشكلة تواجه بناء رأس المال البشري بالمستوى الذي يرتقي بالاستدامة الاقتصادية.

جدول (7) الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية والجارية على التعليم 2010-2023

السنوات	نسبة النفقات الاستثمارية على التعليم الى اجمالي الانفاق العام	نسبة النفقات الاستثمارية في التعليم من اجمالي الانفاق على التعليم	نسبة النفقات الجارية على التعليم من اجمالي الانفاق على التعليم	نسبة النفقات الجارية على التعليم من اجمالي الانفاق العام	نسبة اجمالي النفقات على التعليم من اجمالي الانفاق العام
2010	0.28	4.1	95.9	9.7	9.98
2011	1.5	10.3	89.7	10.1	11.6
2012	1.2	13.4	86.6	9 .0	10.2
2013	0.8	9.3	90.7	8.9	9.7
2014	0.3	3 .0	97 .0	8.6	8.9
2015	0.1	1.1	98.9	11.2	11.3
2016	0.3	2 .0	98 .0	14.5	14.8
2017	0.1	0.9	99.1	13.7	13.8
2018	0.1	0.7	99.3	14.7	14.8
2019	0.2	2.1	97.9	11.1	11.3
2020	0.3	2.1	97.9	13.6	13.9
2021	0.4	3.5	96.5	10.1	10.5
2022	0.5	3.7	96.3	4.7	5.2
2023	0.6	3.8	96.2	6.8	7.4
المتوسط	0.477	4.58	95.41	10.47	10.95

المصدر : وزارة التخطيط ـ دائرة البرامج الاستثمارية العامة ـ النفقات الفعلية للمشاريع الاستثمارية للمدة 2010 – 2023

ثامنا ـ انخفاض مستوى الانفاق على الصحة:

من الجدول(8) يتضح ان متوسط نسبة النفقات الجارية على الصحة تشكل 92.3% بينما كان متوسط النفقات الاستثمارية بنسبة 7.7% من اجمالي الانفاق على الصحة، وهذا يشير بشكل واضح الى تراجع تطور القطاع الصحي لانخفاض النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية. كذلك كان متوسط الانفاق على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق بلغت 4.23% وهي نسبة منخفضة جدا وهذا لا يتلاءم بالمستوى الذي يرتقي بالقطاع الصحي، اذ ان الصحة الجيدة تساعد في بناء مجتمعات صحية ومستدامة.

جدول (8) الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية والجارية على الصحة 2010-2023

السنوات	نسبة النفقات الاستثمارية على الصحة الى اجمالي الانفاق العام	نسبة النفقات الاستثمارية في الصحة من اجمالي الانفاق على الصحة	نسبة النفقات الجارية على الصحة من اجمالي الانفاق على الصحة	نسبة النفقات الجارية على الصحة من اجمالي الانفاق العام	نسبة اجمالي النفقات على الصحة من اجمالي الانفاق العام
2010	1.33	19.6	80.4	5.47	6.8
2011	1.08	13.6	86.4	6.9	7.98
2012	0.62	13	87	4.21	4.83
2013	0.8	16.6	83.4	4.06	4.86
2014	0.89	20.2	79.8	5.47	6.36
2015	0.15	3.3	96.7	4.69	4.84
2016	0.04	1	99	4.71	4.75

1.15	1.14	98.9	1.1	0.01	2017
1.53	1.51	98.4	1.6	0.02	2018
1.62	1.61	99	1	0.01	2019
2.26	2.22	98	2	0.04	2020
2.79	2.67	95.7	4.3	0.12	2021
3.44	3.16	91.8	8.2	0.28	2022
6.01	5.87	97.7	2.3	0.14	2023
4.23	3.835	92.3	7.7	0.395	المتوسط

المصدر : جداول السنوات (2010 ، 2011 ،2012 ،2013 ،2014) من عمل الباحث بالاعتماد على موقع وزارة العدل

https://www.moj.gov.iq/uploaded

- **جداول السنوات (2015, 2016, 2017 , 2018 ,2019, 2020 , 2021 , 2022, 2023) من عمل الباحث بالاعتماد على موقع وزارة المالية**
http://www.mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx

تاسعا - انخفاض مؤشرات الحوكمة:

تعبر الحوكمة عن مجموعة من الإجراءات والأدوات والوسائل التي تنظم وتدير المؤسسات او الاقتصاد الوطني لضمان المسائلة والشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتكون من ست مؤشرات استعملها البنك الدولي لمعرفة وقياس جودة الحكم في دول العالم المختلفة المتقدمة والنامية على السواء. ويشير الجدول(9) وللمدة المدروسة 2010- 2023 ان متوسط مؤشر ابداء الرأي والمسائلة بلغ 1.024-، بينما كان ان متوسط مؤشر الاستقرار السياسي حوالي2.28 - ، في حين بلغ متوسط مؤشر فعالية الحكومة 1.25- ، كذلك كان متوسط مؤشر جودة التشريع حوالي 1.24- ، اما متوسط مؤشر سيادة القانون فبلغ 1.64- ، كما ان متوسط مؤشر السيطرة على الفساد يبلغ 1.3- ، اما معدل الحوكمة فيتراوح ما بين 1.35- و 1.54- وكمتوسط للمدة المدروسة كان معدل الحوكمة يساوي1.45- . وبشكل كانت مؤشرات الحوكمة ومعدلها سالبة في العراق مما يشير الى تراجع الحوكمة بل ويقوض مكتسبات النظام الديمقراطي في البلد فضلا عن تراجع الأداء الاقتصادي وبالتالي تحديا كبيرا للاستدامة الاقتصادية.

جدول(9)مؤشرات الحوكمة ومعدلها في العراق للمدة(2010-2023)

السنة	ابداء الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سيادة القانون	السيطرة على الفساد	معدل الحوكمة
2010	-1.05	-2.25	-1.22	-1.05	-1.61	-1.31	-1.41
2013	-1.09	-1.98	-1.08	-1.25	-1.47	-1.24	-1.35
2016	-1.02	-2.31	-1.27	-1.13	-1.63	-1.39	-1.45
2020	-1.01	-2.47	-1.30	-1.34	-1.80	-1.33	-1.54
2023	-0.95	-2.41	-1.38	-1.43	-1.69	-1.23	-1.53
المتوسط	-1.024	-2.28	-1.25	-1.24	-1.64	-1.3	-1.45

المصدر : بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع: www.govindicators.org

الاستنتاجات

1- يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات منها عدم القدرة على الحفاظ على التنمية الاقتصادية المستدامة من حيث تحسين مستوى الحياة بمراعاة الاحتياجات الحالية وضمان القدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية بشكل مستدام.
2- يشير تحليل هيكل الاقتصاد العراقي، الى انه يعاني من اختلالات كبيره متمثلة في سيطرة قطاع الاستخراج النفطي الذي يشكل حوالي 50% تقريبا من GDP، بينما يشكل كل من القطاع الزراعي والصناعي حوالي 4%، 2% على التوالي من GDP.
3- ان متوسط نسبة مساهمة القطاع العام فيGDP بلغت 64.5%، ، اما متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص فيGDP بلغت 35.5% خلال المدة 2010-2023 ، مما يشير الى ان الاقتصاد العراقي لازال يعتمد الإدارة المركزية بالرغم من ان المادة 25 من الدستور تؤكد على ضرورة قيام الحكومة بدعم وتطوير القطاع الخاص.
4- يتضح من تحليل الموازنة ان متوسط فجوة الموازنة الى GDP تشكل 0.57% وهي موجبة وضئيلة ، بينما بلغت متوسط الايرادات النفطية حوالي 90% من اجمالي الايرادات، في حين تشكل متوسط الايرادات غير النفطية حوالي 10% من إيرادات الموازنة العامة خلال المدة المدروسة، مما يعكس هيمنة الإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات العامة للدولة.

5- بلغ متوسط البطالة حوالي12.19%، و بلغ معدل التغير للسكان 45.5%، اما معدل التغير للبطالة 88% ، ويتضح ان معدل تغير البطالة ضعف معدل تغير السكان خلال المدة المدروسة، مما يشير الى ازدياد مضاعف للنشطين اقتصاديا الداخلين في قوة العمل، إضافة الى الأسباب الهيكلية للبطالة.

6- ان نسبة الفقر في العراق تتراوح ما بين21%-30% وبمتوسط بلغ 19.23%، وكان متوسط نسبة الفقر في الريف حوالي36.36%، بينما كان متوسط نسبة الفقر في المدينة حوالي18.06%، خلال المدة المدروسة وإن هذه النسب لا تتناسب وحجم ما يملكه العراق من موارد وثروات طبيعية مما يشير الى سوء التوزيع في مستوى الدخول.

7- ان متوسط مرتبة العراق بين دول العالم لمؤشر مدركات الفساد كان 65، اما قيمة متوسط مؤشر مدركات الفساد بلغ 18.2 خلال المدة المدروسة بمعنى ان العراق يعاني بشكل كبير من اثار الفساد مقارنة بالدول الأخرى.

8- متوسط الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق بلغت 10.95% وهي نسبة متواضعة، كذلك كان متوسط الانفاق على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق بلغت 4.23% وهي نسبة ضعيفة، وهذا يعد مشكلة تواجه بناء رأس المال البشري بالمستوى الذي يرتقي بالاستدامة الاقتصادية.

9- متوسط معدل الحوكمة بلغ 1.45- مما يشير الى تراجع الحوكمة بل ويقوض مكتسبات النظام الديمقراطي في البلد فضلا عن تراجع الأداء الاقتصادي المؤسسي وبالتالي تحديا كبيرا للاستدامة الاقتصادية.

التوصيات

1- من الضرورة بمكان وضع رؤية استراتيجية تتضمن منظومة الأهداف والغايات لمعالجة تراجع الأداء الاقتصادي بالشكل الذي يكون قادرا على تحقيق نهضة اقتصادية شاملة.

2- وضع برامج اقتصادية بعيدة المدى تستهدف عملية الانتقال التدريجي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية بحيث تنطلق من تشخيصنا الدقيق للتحديات والعوامل التي أسهمت في استمرار المأق التنموي للاقتصاد العراقي.

3- ان حالة الاختلال الهيكلي العميق تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة من اجل تنويع الاقتصاد العراقي والتخلي عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية الذي تجعله عرضة للصدمات الخارجية.

4- ضمان التحول التدريجي الى اقتصاد المؤسسات الذي يخضع لشروط المنافسة الحرة وخلق بيئة عادلة لتحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص، فضلا عن زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والاجنبي في الناتج غير النفطي لرفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

5- اعتماد الإيرادات النفطية كدفعة قوية لخلق تنمية اقتصادية تركز على الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات ، والانتقال من الفلسفة المعتمدة على النفط بشكل مفرط في نمط النمو الاقتصادي الى فلسفة تنويع الموارد الاقتصادية.

6- ان معظم التشغيل والتوظيف حكوميا لا يتناسب مع نمو السكان ونمو قوة العمل النشطة اقتصاديا وهذا يتطلب إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص والعام معا لغرض زيادة التشغيل وتخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل.

7- إعادة النظر في سياسة توزيع الدخول بحيث تكون اقرب للعدالة الاجتماعية وتحقيق مستويات منخفضة جدا من الفقر وبما يتناسب مع ما يمتلكه البلد من ثروات.

8- اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال التطبيق الصارم للقانون والرقابة ، فضلا عن اصدار تشريعات وقوانين رادعة لان الفساد ظاهرة تلحق ضرراً بالغاً بفاعلية وكفاءة النشاط الاقتصادي وخفض معدلات النمو وتجعل من عملية التحول الديمقراطي وديمقراطية السوق الحرة غاية في الصعوبة.

9- رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية لاسيما التعليم والصحة من خلال زيادة الانفاق الاستثماري الذي يرتقي بهما الى مستوى افضل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

10- من خلال ما أفرزته مؤشرات الحوكمة المتعددة وبقيم سالبة افضت الى مراتب متدنية في التسلسل العالمي لمؤشرات الحوكمة وعلى المستويات المختلفة كافة، ولغرض تحسين مؤشر الحوكمة نحتاج الى استقرار سياسي واقتصادي وتعميق أسس الديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الفساد لتفعيل دور الحكومة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

References

1. أرسلان وآخرون "فهم ديناميكيات إيجارات الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي المستدام: رؤى جديدة من الصين"، مجلة للعلوم البيئية، وابحاث التلوث , 2022. https://www.sciencedirect.com
2. أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص23.
3. A. Bjorn, C. Chandra Kumar, A.M. Pollay, "A Review of Life Cycle-Based Methods for Absolute Environmental Sustainability Assessment and Their Applications", iop.org vironmental, .2020
4. Rai, Siddharth Shankar, Shivam Rai, and Nitin Kumar Singh. "Organizational resilience and social-economic sustainability: COVID-19 perspective." Environment, Development and Sustainability 23 (2021): p 1206-1223.
5. Fath, Brian D. "Quantifying economic and ecological sustainability." Ocean & Coastal Management 108 (2015) p13-19.
6. الشبكة العربية للتميز والاستدامة، التنمية المستدامة: مفهوم تعريف وابعاد ومكونات. https://sustainability-excellence.com /
7. M. A. Nchake and M. Shuaibu, "Investment in ICT infrastructure and inclusive growth in Africa," Scientific African, 2022. sciencedirect.com.
8. محمد رجب اسماعيل، التعليم من أجل التنمية المستدامة مدخل لتطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول (دراسة مقارنة)، المجلة التربوية لتعليم الكبار، جامعة اسيوط، المجلد 4، العدد 3، يوليو 2022، ص 15.
9. هويدا محمود ابو الغيط، بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لتحسين أداء المنظمات العامة- شركة مياه الشرب بالإسكندرية نموذجاً" مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد، 15، مصر، يوليو 2022، ص 135.
10. نواف أبو شماله، نواف. "إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي ".مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، المجلد 22، العدد 3، يوليو 2021، ص80.
11. Jeronen, Eila. "Economic sustainability." Encyclopedia of Sustainable Management. Cham: Springer International Publishing, 2023. p 1257-1260 .
12. Jeronen, Eila . Previous source, p1260-1263 .
13. اماني عصام محمد، دور تجارة المياه الافتراضية في التحديات المائية في الشرق الأوسط، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23، العدد 4، اكتوبر 2022، ص 123-125.